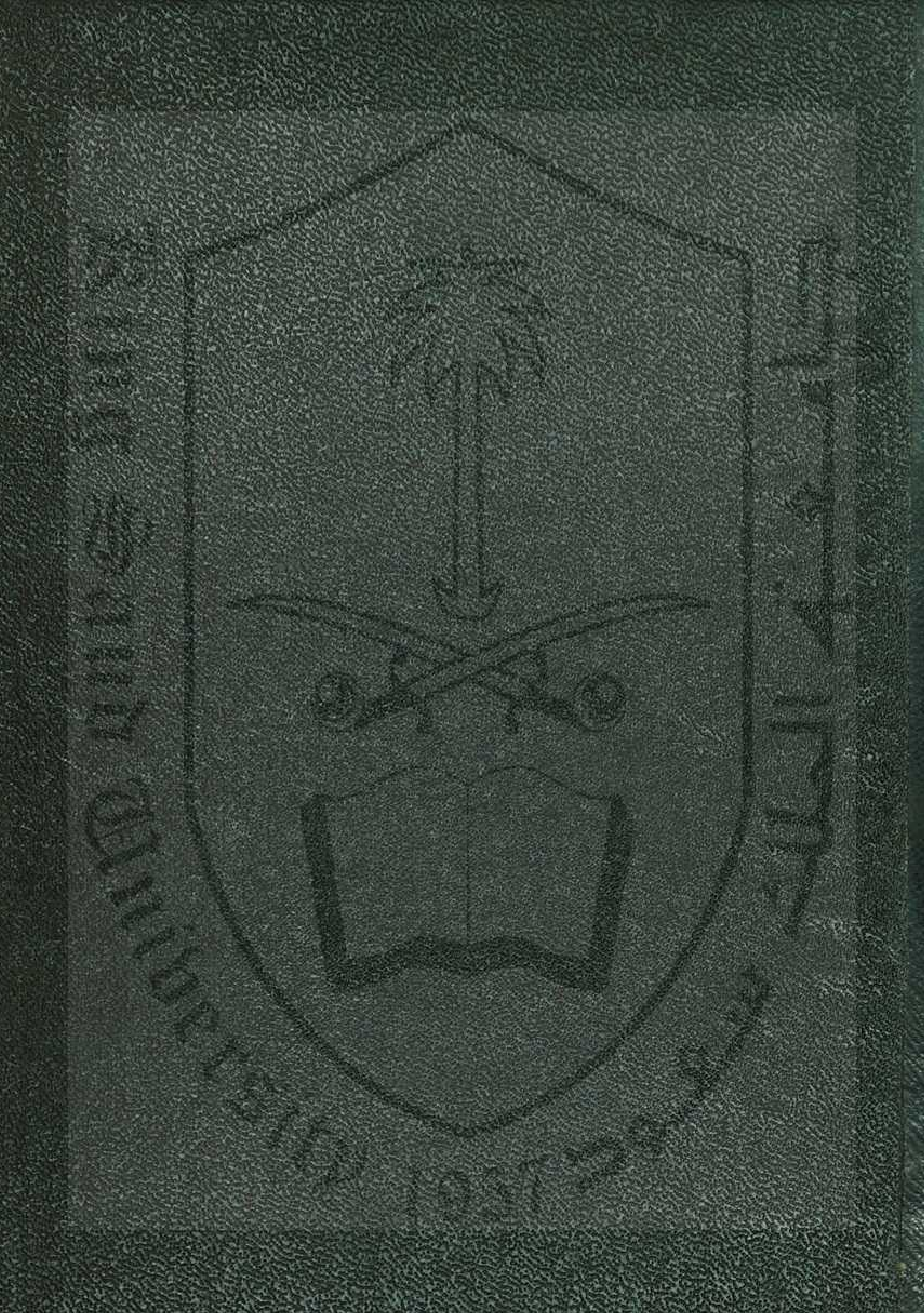


ج • س الجواهر المنتظمات فى عقود المقولات، تأليف
السجاعى ، أحمد بن أحمد ، كتبت سنة
١٢٠٢ هـ •

١٢ ق ٢١ س ٢٣×١٦،٥سم
٢٢٨٦ نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن ، طبع
الاعلام ١ :٨٩ هدية العارفين ١ :١٧٩

١ ــ الفلسفة الاسلامية فى العصور الوسطى
أ ــ المؤلف ب ــ تاريخ النسخ ج ــ شرح السجاعى
على مقولاته •

هذا شرح السجاعي على
معقولاته تمت على التمام
والكمال والحمد لله على
كل حال تم
تم تم
تم
تم

ملك العبد [illegible]
الى عالم [illegible]
البكري
[illegible]

إن المقولات لديهم تحصر في العشرة هي عرض وجوهر فأول الموجود فإما بالغير والثاني بنفسه داما
ما يقبل القسمة بالذات فكم والكيف غير قابل بها ارتسم أين حصول الجرم في المكان متى حصول جسم في الازمان
ونسبة تكررت إضافة كالأبوة إخا الطاقة وضع عرض هيئة للنسبة جزئيه وخارج فالملك
وهيئة بما احاط وانتقل ملك كثوب او اهاب اشتمل ان يفعل التأثير ان ينفعلا تأثر دام كل كملا
انتهى المتن

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لمن تنزه عن سمات المخلوقات، وتقدس عن الكم والكيف وساير
المنقصات، وصلاة وسلاماً على سيدنا محمد الجامع للحكم، وعلى آله
واصحابه جواهر الفضل من بهم عقد المعارف انتظم، آمين. وبعد
فيقول فقير مولاه احمد السجاعي، لا زال في سبل الخيرات ساعي،
هذا شرح لطيف وانموذج شريف لنظمي المقولات يتمم مفاده ويبين
مراده، مستمداً ذلك من المواقف وشروحه وغيرها من الكتب المعتبرات
سالكاً سبيل الايجاز مع توضيح للمراد وبالله استعين، واستعيذ
من شياطين الانس والجن في الدنيا ويوم التناد وقد قلت بعد
البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمد واصحابه المفضلة

إن المقولات جمع مقولة والمراد بها في اصطلاح الحكما الاجناس العاليات
للموجودات لديهم أي عند الحكما تحصر في العشر وهي عرض بفتحتين
وانواعه تسعة وجوهر وعمدتهم في حصر الاعراض في تسعة الاستقرا
الناقص لما يأتي ووجه ضبطه ان العرض اما ان يقبل القسمة لذاته
أم لا الاول الكم والثاني اما ان يكون مفهومه معقولاً بالنسبة الى الغير
أو لا الثاني الكيف والاول النسبة واقسامها السبعة الباقية وهو
الاين والمتى الخ ولا يرد على الحصر الوحدة والنقطة لانهما غير عرضين
اذ لا وجود لهما خارجاً وان سلمنا وجودها فلم نحصر الاعراض في
التسع على معنى ان كل ما هو عرض فهو مندرج تحتها غير خارج
عنها بل حصرنا فيها المقولات على معنى ان كل ما هو جنس عال
للاعراض فهو احدى هذه التسع واعلم انه لم يثبت كون كل واحد
من التسعة

من التسعة جنساً لما تحته لجواز ان يكون ما تحته اموراً مختلفة
بالحقيقة وهو عرض لها فيكون عرضاً عاماً لا جنساً وعلى تقدير
جنسيتها لم يثبت كونها اجناساً عالية لجواز ان يكون ما تحتها
انواعاً حقيقية فتكون جنساً مفرداً لا عالياً وان يكون اثنان منها
او اكثر داخلاً تحت جنس آخر فيكون جنساً متوسطاً ان كان ما تحته
اجناساً او سافلاً ان كان ما تحته انواعاً ولم يثبت لجواز جنس عال
للاعراض مغاير للتسعة المذكورة ذكر ذلك في المواقف وشرحه ثم ان ما يأتي
ليس تحديداً لهذه المقولات العشر لانها بسايط والتحديد لا يكون
الا للمركبات ولا يصح ايضاً ان ترسم رسماً تاماً لان الرسم التام لا يمكن
بدون اخذ الجنس فيه والاجناس العالية لا جنس لها لكن يصح
ان ترسم رسماً ناقصاً كقولهم في تعريف الجوهر انه موجود لا في
موضوع فهو خاصة من خواصه قال في شرح الطوالع واعلم
ان الخلاف لم يقع في ان الجوهر هل هو جنس للجواهر التي هي
انواع له أم لا فان ذلك مما لا يشتبه على احد بل الخلاف في ان الجوهر هل
هو جنس لكل ما يصدق عليه تعريف الجوهر أو لا اهـ وقد انكر
المتكلمون اكثر هذه الاقسام قال ابن السبكي والاصح ان النسب
والاضافات اموراً اعتبارية أي يعتبرها العقل لا وجودية
بالوجود الخارجي اهـ والحكما قالوا بوجود جميع هذه الاقسام بمعنى
ان بعضها موجود في الاعيان وبعضها موجود في الاذهان
وذهب اكثر المتكلمين الى انها عدمية لا وجود لها في الخارج واستثنوا
الاين كما قاله في الطوالع وغيره وهو حصول الجسم في المكان

قوله والاول اي تفسير معني القيام الاول وقوله هو الصحيح اي لامرين الاول ان التحيز صفة للجوهر اي عرض قائم به
لانه من الموجودات العينية باتفاق الحكما والمتكلمين خلافا لمن وهم فيه فادعي انه امر اعتباري وليس التحيز فتحيزا
تبعا لتحيز الجوهر والا كان التحيز متحيزا وطابعه ان قلنا بوحدة التحيز القايم بذلك الجوهر اذ لابد ان يقوم التحيز
ولا بالجوهر حتي يتبعه غيره في التحيز فاذا كان ذلك الغير نفس التحيز فقد اشترط قيام الجوهر بقيامه بالجوهر وهو اشتراط
الشي بنفسه واما ان قلنا بتعدد التحيز القايم بالجوهر فيكون قيام كل تحيز به مشروطا بقيام تحيز اخر به قبله وهكذا الي
ما لا نهاية له فيكون للجسم في حيز واحد اكوان غير متناهية والضرورة تكذبه وبرهان

كماسياتي فانهم يقولون بوجوده في الخارج نقله الزركشي فايدة
قال الشهاب الخفاجي استعمال الجوهر لمقابل العرض مولد
وليس في كلام العرب بهذا المعني واما الجوهر المعروف اي وهو
اللولو فمعرب وقيل عربي **فاول** وهو العرض **له وجود قاما بالغير**
اشرت بهذا الي قول المواقف في تعريف العرض اما عندنا فموجود قايم
بمتحيز قال السيد في شرحه هذا هو المختار في تعريفه لانه خرج منه
الاعدام والسلوب اذ ليست موجودة والجواهر اذهي غير قايمة
بمتحيز وخرج ايضا ذات الرب وصفاته ومعني القيام بالغير هو
الاختصاص الناعت والتبعية في التحيز والاول هو الصحيح
وادخال ال علي غير جايز عند بعضهم وان كانت متوغلة في الابهام
كما وصف بها المعرفة في قوله تعالي غير المغضوب عليهم لانها اشبهت
المعرفة باضافتها الي المعرفة فعوملت معاملتها ووصف بها
المعرفة ولما حصل الشبه بذلك جاز ان يدخلها ما يعاقب الاضافة
وهو ال والاكثرون علي المنع لعدم الفايدة في ادخالها اذ لا تتخصص
بادخال اداة التعريف عليها بخلاف الاضافة فتفيدها التخصيص
اه بالمعني من المصباح وغيره واعلم ان للاعراض احكاما منها انها
لا تنتقل من محل الي محل ومنها انه لا يقوم عرض بعرض خلافا للفلاسفة
ومنها انه لا يبقي زمانين واليه ذهب الاشعري ومن تبعه لانهم
قالوا السبب المحوج الي المؤثر هو الحدوث فلزمهم استغنا العالم
حال بقايه عن الصانع فدفعوا ذلك بان شرط بقا الجوهر هو العرض
وهو متجدد يحتاج الي المؤثر دايما فالجوهر يحتاج اليه بواسطته فلا

استغنا

ه

استغنا اصلا وقالت الفلاسفة ببقا الاعراض ومنها ان العرض
الواحد بالشخص لا يقوم بمحلين بالضرورة ولذلك نجزم بان السواد
القايم بهذا المحل غير السواد القايم بالمحل الاخر ولا فرق بينه وبين
جزمنا بان الجسم لا يوجد في مكانين **والثاني** اي وهو الجوهر **بنفسه داما**
اي ثبت وقام بنفسه قال في المصباح دام الشي يدوم دوما ودواما
وديمومة ثبت اه والمراد بالنفس الذات وهو اطلاق حقيقي والبا
في بنفسه للالة والمراد انه مستغن بذاته لا يحتاج الي محل يقوم به
بخلاف العرض ومعني قيامه بنفسه عند المتكلمين انه يتحيز بنفسه
غير تابع بتحيزه لتحيز شي اخر بخلاف العرض فان تحيزه تابع لتحيز
الجوهر الذي هو محله المقوم له وعند الفلاسفة معني قيام الشي
بنفسه استغناوه عن محل يقومه ومعني قيامه بشي اخر اختصاصه
به بحيث يصير الاول نعتا والثاني منعوتا سوا كان متحيزا كما في سواد الجسم
ام لا كما في صفات الباري والمجردات ذكره السعد التفتازاني والمجردات
هي النفوس الناطقة والعقول ونحوهما والمراد بتجردها كونها
غير جسم ولا جسماني اي ليست بمركبة ولا داخلة في الجسم فهي
قايمة بنفسها واقسام الجوهر عندهم خمسة لانه ان كان محلا
لجوهر اخر فهو الهيولي وان كان حالا في جوهر اخر فهو الصورة
وان كان مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا
بالاجسام تعلق التدبير والتصرف اي شانه ذلك فهو النفس
والا فهو العقل وقال المتكلمون كل جوهر فهو متحيز وكل متحيز
اما ان يقبل القسمة فهو جسم او لا فالجوهر الفرد واعلم ان للجواهر

أحكامًا فمنها انها قابلة للتغاير مانين مثلا خلافا للنظام في جعلها
كالاعراض ومنها انها لا تتداخل علي جهة النفوذ والملاقاة من غير
زيادة في الحجم ومنها تماثلها في الصفات النفسية كالتحيز والقيام
بالنفس وقبول الأعراض ونحو ذلك ويجوز تباينها في صفات
المعاني كالماء والنار ثم شرعت في بيان التسعة مبتدأ بالكم لانه اعم
وجودا من الكيف فان احد قسميه اعني العدد يعم المجردات العارية
عن الكيفيات وأصح وجودا من الاعراض النسبية التي لا تقرر لها
في ذوات موضوعاتها الا بالنسبة الي غيرها كتقرر الكميات والكيفيات
فقلت **ما يقبل القسمة** وهي فرض شيء غير شيء وهذا هو المراد هنا
ليدخل الكم المتصل والمنفصل وتطلق علي الافتراق بحيث يحدث
للجسم هويتان وهذا المعني لا يلحق المقدار لان الملحوق يجب
بقاؤه عند اللاحق والمقدار الواحد اذا انفصل فقد انعدم
وحصل هناك مقداران لم يكونا موجودين بالفعل قبل الانفصال
بل القابل للانقسام بهذا المعني هو المادة الباقية بعينها دون
المقدار الذي هو الكم المتصل وقوله **بالذات** اي بذاته لاخراج الكم
بالعرض وهو اربعة الاول محل الكم كالجسم اذ هو محل بحسب المقدار
الحال فيه او بحسب العدد اذا كان الجسم متعددا الثاني الحال فيه
في الكم كالضوء القائم بالسطح والطول والقصر العارضين للخط
الثالث الحال في محل الكم كالبياض الحال في الجسم فانه مع الكم
المتصل الذي هو المقدار محلهما الجسم الرابع متعلق الكم كالعلم
المتعلق بمعلومين **فكم** اي فهو كم بتشديد الميم ووقف عليه بالسكون

وانما

قوله اي قابل للاشارة الخ اي اما بنفسه او باعتبار محله فلا يرد ان النقطة ليست موجودة في الخط
فكيف تكون قابلة للاشارة الحسية كذا قالوا وقال عبد الحكيم في حواشي المواقف وعندي ان
قبول الاشارة الحسية يقتضي وجودها حين الاشارة لا قبلها وهي موجودة في الخط وقتها
اهـ اهـ كاتبه ابو عاينة

وانما شددت لان كم اسم ناقص والاسماء الناقصة اذا جعلت اعلاما
شدد الحرف الاخير منها واعلم ان الكم اما متصل واما منفصل فالاول
هو الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقي علي حد واحد مشترك بين
جزئين منها وذلك الحد المشترك ذو وضع اي قابل للاشارة الحسية
واقع بينهما مقدارا يكون هو بعينه نهاية لاحدهما وبداية للاخر
او نهاية لهما بان اعتبرا ابتداؤهما من الطرف فاذا قسم خط الي جزئين
كان الحد المشترك بينهما النقطة واذا قسم السطح اليهما فالحد
المشترك هو الخط واذا قسم الجسم فالمشترك هو السطح والثاني
ما لم يكن بين اجزائه حد مشترك وهو العدد كالعشرة اذا نصفتها
يكون منتهي النصف الخامس ومبدأ النصف الاخر السادس لا الخا
والا لم يكن تنصيفا والكم المتصل اما غير قار الذات اي لا يجوز اجتماع اجزائه
المفروضة في الوجود وهو الزمان فالآن مشترك بين الماضي
والمستقبل واما قار الذات اي لا يجوز اجتماع اجزائه المفروضة
في الوجود وهو المقدار فان انقسم المقدار في الجهات الثلاث
الطول والعرض والعمق فجسم تعليمي وهو اتم المقادير سمي بذلك لانه
يبحث عنه في التعاليم اي الرياضات لا طبيعي لانه جوهر او في
جهتين فسطح او في جهة واحدة فخط فالكم المتصل اربعة واما
المنفصل فهو العدد لا غير وانما كان الجسم التعليمي عرضا لانه يتبدل
مع بقاء الحقيقة الجسمية المشخصة وانما كان الخط عرضا لانه
غير واجب الثبوت للجسم فان الجسم يحصل بدونه كالكرة الحقيقية
فانها موجودة ولا خط فيها بالفعل وانما كان السطح عرضا لانه

قوله واما منفصل اي وهو العدد وهو امر وهمي وليس بموجود خارجا بل الموجود المعدود والكم التي هي من مقولة الكم فعلك من الموجود ان الخارجية عندهم تسمح كما سبقت المحكي وقول الوضع اهـ كاتبه ابو عاينة

انما يحصل بواسطة التناهي والتناهي لا يكون من مقومات الجسم
وانما كان الزمان عرضا لانه مقدار الحركة على احد الاقوال فيه والمقدار
يتوقف على المتقدر به والحركة عرض والمفتقر الى العرض عرض وانما كان
العدد عرضا لانه متقوم بالوحدات التي هي اعراض والمتقوم بالعرض
عرض فيكون العدد عرضا وللكم خواص ثلاثة يتوصل بها الى معرفة
حقيقته الاولى انه يقبل القسمة الثانية وجود عاد يعده اما
بالفعل كما في العدد واما بالتوهم كما في المقدار فان كل مقدار من
المقادير الثلاثة يمكن ان يفرض فيه واحد يعد كالحبل بالاذرع
ومعنى العد انك اذا اسقطت منه امثاله فني المعدود الثالثة
المساواة ومقابلاها اعني الزيادة والنقصان فان العقل اذا
لاحظ المقادير او الاعداد ولم يلاحظ معها شيا اخر امكنه الحكم بينهما
بالمساواة ومقابليها واذا لاحظ شيا اخر ككون هذا احمر ولم يلاحظ
معه عددا ولا مقدارا لم يمكنه الحكم بشي منها **والكيف عرض غير قابل**
للقسمة وللنسبة **بها** اي بالذات اي لا يقبل القسمة ولا النسبة
لذاته فخرج الجوهر والكم وباقي الاعراض النسبية التي هي الاضافة
والاين والمتى والوضع والملك وان يفعل وان ينفعل ودخل
في التقييد بذاته المستفاد من الضمير العلم بالاشيا المقتضية
للقسمة وعدمها لا يقال من الكيفيات ما يتوقف تعقله على تعقل
شي اخر كالعلم والقدرة لانا نقول ليس هذا بتوقف وانما هو
استلزام واستعقاب بمعنى ان تصوره يستلزم تصور متعلق
له بخلاف النسبيات فانها لا تتصور الا بعد تصور المنسوب والمنسوب

اليه وبالجملة المعني بالكيفية ما ذكر فلو كان شي مما يعد في
الكيفيات على خلاف ذلك لم يكن كيفية واقسام الكيف اربعة
كيفيات محسوسة باحدى الحواس الخمس الظاهرة كالحرارة والبرودة
المدركين باللمس وكالالوان والاضواء المدركين بالبصر وكالاصوات
والحروف المدركين بالسمع وكالروائح المدركة بالشم وكالمذوقات
وما كان من المحسوسات راسخا كحلاوة العسل وملوحة ماء
البحر انفعاليات لانفعال الحواس عنها اولا وما كان منها غير
راسخ كحمرة الخجل وصفرة الوجل يسمى انفعالات لانها لسرعة زوالها
شديدة الشبه بان ينفعل فخصت بهذا الاسم تمييزا بين القسمين
وكيفيات نفسانية مختصة بذوات الانفس كالحياة والصحة
والادراك وكالقدرة والارادة وهي ان كانت غير راسخة تسمى حالا
والا سميت ملكة كالكتابة فانها في ابتدائها حال فاذا استحكمت
صارت ملكة وكيفيات استعدادية اي مقتضية استعدادا وتهيؤا
لقبول اثر ما بسهولة كاللين وتسمى ضعفا ولا قوة او للدفع
وعدم القبول كالصلابة وتسمى قوة طبيعية وكيفيات مختصة
بالكميات كالمثلثية وكالزوجية واشرت بقولي **ارتسم** الى ان
هذه الاجناس العالية بسيطة لا يتصور لها حد حقيقي كما مر
والبدن هو الجسم اي الطبيعي وهو لغة كل شخص مدرك
كما قاله ابن دريد او الجسد وهو مجمع البدن والاعضاء من الحيوان
كما في المصباح وقد كثر الخلاف في حقيقته اصطلاحا فذهب
المحققون من المتكلمين الى انه الجوهر القابل للانقسام من غير

الطول والعرض والعمق

تقييد بالاقطار الثلاثة فلو فرضنا مولفا من جوهرين فردين كان
الجسم هو المجموع لا كل واحد منهما وذهب المعتزلة الى انه الجوهر
الطويل العريض العميق وذهب الفلاسفة الى انه الجوهر القابل للابعاد
الثلاثة المتقاطعة على الزوايا القايمة ومعنى ذلك انه اذا
قام خط على اخر فان كان قايما عليه اي غير مايل الى احد جانبيه
فالزاويتان الحادثتان تكونان متساويتين ويسميان قايمتين
وان كان مايلا كانت احدى الزاويتين صغرى وتسمى حادة والاخرى
كبرى وتسمى منفرجة فاذا فرضنا في الجسم بعدا كيف اتفق ثم
اخر يقاطعه في اي جهة شئنا بحيث يحصل اربع قوايم ثم ثالثا
يقاطعهما بحيث يحصل منه بالنسبة الى كل من الاولين اربع قوايم
حصل تقاطع الابعاد على زوايا قايمة وهذا القيد لتحقيق
ان المعتبر في الجسم قبول الابعاد على هذا الوجه وان كان
هو قابلا لابعاد كثيرة افاد ذلك كله في شرح المقاصد في المكان
اي في الحيز الذي يخصه ويكون مملوا به ويسمى هذا اينا حقيقيا
وعرفوه اي بانه هيئة تحصل للجسم بالنسبة الى مكانه وليس هو
نفس النسبة الى المكان بل النسبة اليه من لوازمه اذ كون الشيء
في مكان يلزمه ما ذكر كما في شرح التجريد ويطلق الاين مجازا على حصول
الجسم فيما ليس حقيقيا من امكنة مثل الدار والبلد لوقوع كل
منهما في جواب اين والمتكلمون يعبرون عن الاين بالكون ويعترفون
بوجوده وان انكروا وجود ساير الاعراض النسبية ويحصرونه
في اربعة انواع الاجتماع والافتراق والحركة والسكون لان

حصول

حصول الجوهر في الحيز اما ان يعتبر بالنسبة الى جوهر اخر اولا الاول
اما ان يكون بحيث يمكن ان يتوسطهما ثالث فهو الافتراق والا فالاجتماع
وهو لا يتصور الا على وجه واحد والافتراق يتصور على وجوه
متفاوتة في القرب والبعد حتى تنتهي غاية القرب الى المجاورة
التي هي الاجتماع وتسمى المماسة ايضا وعلى الثاني ان كان مسبوقا
بحصوله في حيز اخر فهو الحركة وان كان مسبوقا بحصوله في حيز
اخر فهو الحركة وان كان مسبوقا في ذلك الحيز فالسكون فيكون
السكون حصولا ثانيا في حيز اول والحركة حصول اول في حيز ثان
واولية الحيز في السكون قد لا تكون تحقيقا بل تقديرا كما في الساكن
الذي لا يتحرك قطعا فلا يحصل في حيز ثان وكذا اولية الحصول
في الحركة لجواز ان ينعدم المتحرك في انقطاع الحركة فلا يتحقق له
حصول ثان فان قيل اذا اعتبر في الحركة المسبوقية بالحصول في
الحصول في حيز اخر لم يكن الخروج من الحيز الاول حركة مع انه
حركة وفاقا اجيب بان الحصول الاول في الحيز الثاني من حيث
الاضافة اليه دخول وحركة اليه ومن حيث الاضافة الى الحيز
الاول خروج وحركة منه وذهب بعضهم الى ان الاكوان لا تنحصر
في الاربعة لجواز ان الله تعالى خلق جوهرا فردا ولم يخلق معه
جوهرا اخر فكونه في اول زمان الحدوث ليس بحركة ولا سكون
ولا اجتماع ولا افتراق واجيب عنه بانه سكون لكونه ماثلا للحصول
الثاني في ذلك الحيز وهو سكون بالاتفاق واللبث امر زايد على
السكون غير مشروط فيه وح فالاولى في طريق الحصر ان يقال

ان كان حصول اول في حيز ثان فحركة والا فسكون فيدخل في السكون الكون في اول زمان الحدوث وظاهر ما ذكر ان السكون هو الحصول الثاني من الحصولين في حيز واحد لكن الاقرب ان المراد انه مجموع الحصولين كما يحمل قولهم الحركة حصول في الحيز بعد الحصول في حيز اخر على انها مجموع الحصولين هذا حاصل ما في شرح المقاصد وقال في شرح الطوالع السكون عبارة عن حصول الجوهر في انين فصاعدا في مكان واحد والحركة عبارة عن حصوله في انين فصاعدا في مكانين واختلفوا في جواز خلو الجسم عن الحركة والسكون فمن فسرهما بما ذكر جوزه اذ الجسم في اول زمان حدوثه لا يكون ساكنا لكونه غير حاصل في مكان واحد في انين وغير متحرك لانه لم يحصل في ذلك الحيز بعد ان كان في حيز اخر ومن فسر السكون بحصول الجسم في مكان كان الجسم في اول زمان الحدوث ساكنا وكان السكون بمعنى الكون لا نوعا منه اه ملخصا واعلم ان المكان لغة موضع كون الشيء وهو حصوله يذكر فيجمع على امكنة ويونث بالهاء فيقال مكانة والجمع مكانات ذكره في المصباح واختلفوا في حقيقته اصطلاحا على ثلاثة اقوال فقيل هو السطح الباطن للحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي والسطح عندهم عرض حال في جسم متعلق باطرافه دون اعماقه وقيل هو بعد اي امتداد موجود ينفذ فيه الجسم بنفوذ بعده القايم به في ذلك البعد بحيث ينطبق عليه وقيل هو بعد مفروض موهوم وهذا القول للمتكلمين والقولان قبله للحكما وفي المواقف الجسم منطبق على مكانه فكانه ماليء له والمكان محيط به مملوء منه ولا يتصور الا بالملاقاة اما بالتمام بحيث اذا فرض جزء من المتمكن يفرض

بازايه

بازايه جزء من المكان او بالعكس وتسمى المداخلة فيكون المكان هو البعد الذي ينفذ فيه الجسم وينطبق البعد الحال فيه على ذلك البعد في اعماقه واقطاره واما لا بالتمام بل بالاطراف بان تكون اطراف الجسم ملاقية لمكانه دون اعماقه وتسمى الملاقاة على هذا الوجه مماسة فيكون هو السطح الباطن من الحاوي المماس للظاهر من المحوي فاذا المكان اما البعد واما السطح الحاوي والبعد اما موجود او مفروض موهوم اه قال السيد في شرح توضيح ذلك ان يقال المكان الجسم بكليته في مكانه ماليء له لم يجز ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم في جميع جهاته حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما في جهة واحدة كالخط لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا عرضيا ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن الجسم ماليا له وعلى الثاني يكون المكان بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا للبعد الذي في الجسم بحيث ينطبق احدهما على الاخر ساريا فيه بكليته فهذا البعد الذي هو المكان اما ان يكون امرا موهوما يشغله الجسم ويملؤه على سبيل التوهم كما هو مذهب المتكلمين واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون بعدا ماديا قايما بالجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فهو بعد مجرد فلا مزيد للاحتمالات الثلاثة هذا ما عليه اهل العلم والتحقيق واما العامة فيطلقون لفظة المكان على ما يمنع الشيء من النزول فيجعلون الارض مكانا للحيوان دون الهوا المحيط به حتى لو وضعت الدرقة على راس قبة بمقدار درهم لم يجعلوا مكانها الا القدر الذي

[illegible]

بمنعهما من النزول اهـ والبعد المفروض هو وحقيقته ان يكون الجسمان
بحيث لا يتماسان ولا بينهما ما يماسهما فيكون ما بينهما بعدا موهوما
ممتدا في الجهات صالحا لان يشغله جسم ثالث لكنه الان خال عن
الشاغل وقد جوزه المتكلمون ومنعه الحكما القائلون بانه البعد
الموجود لكنهم اختلفوا فمنهم من لم يجوز خلو البعد الموجود عن
جسم شاغل له ومنهم من جوزه فهولا المجوزون وافقوا المتكلمين
في جواز خلو المكان عن الشاغل وخالفوهم في ان ذلك المكان بعد
موهوم فالحكما متفقون على امتناع الخلاء بمعنى البعد المفروض
كما ذكره في المواقف وقال في شرح المقاصد فرق ابن سينا بين البعد
والمقدار بان البعد هو الذي يكون بين نهايتين غير متلاقيتين ومن
شانه ان يتوهم فيه نهايات من نوع تينك النهايتين كما في الجسم الذي
لا انفصال في داخله بالفعل اذا فرضت فيه نقطتين فما بينهما
هو بعد خطي ولا خط واذا فرضت فيه خطين فما بينهما بعد سطحي
ولا سطح وذلك البعد الخطي طول والسطحي عرض فقد وجد الطول
بلا خط والعرض بلا سطح ولا يوجد خط بلا طول ولا سطح بلا عرض
اهـ ملخصا فرعان الاول المكان قد يكون سطحا واحدا كالطير في
الهواء او اكثر كالحجر الموضوع على الارض فان مكانه ارض وهواء الثاني
قد تتحرك السطوح كلها كالسمك في الما الجاري ولما كانت حركة السطح
الذي هو المكان بالعرض لا بالذات لم يلزم ان يكون للمكان مكان اخر
وقد يتحرك بعضها كالحجر الموضوع في الما الجاري على الارض وقد
لا يتحرك اصلا كما في المواقف **متى حصول الجسم في الزمان** اجمع

[illegible]

زمن كسب واسباب وينقسم كالاين الى حقيقي وهو كون الشي في زمان
لا يفضل عليه ككون الكسوف في ساعة معينة وكالصوم لليوم
وغير حقيقي وهو بخلافه كالاسبوع والشهر والسنة لما وقع في بعض
اجزائها الا ان الحقيقي من المتى يجوز فيه الاشتراك بان تتصف
اشيا كثيرة بالكون في زمان معين بخلاف الاين في المكان الحقيقي
والزمن لغة مدة قابلة للقسمة ولهذا يطلق على الوقت القليل
والكثير قاله في المصباح واختلفوا في حقيقته اصطلاحا على خمسة
اقوال فقيل انه جوهر مجرد عن المادة لا يقبل العدم لذاته وقيل
الفلك الاعظم وقيل حركته وقيل مقدار حركته ومذهب الاشاعرة
انه متجدد معلوم يقدر به متجدد موهوم ازالة لابهامه وقد
ينعاكس بحسب ما هو متصور فاذا قيل مثلا متى جا زيد يقال عند
طلوع الشمس اذا كان المخاطب مستحضرا للطلوع واذا قيل متى طلوع
الشمس يقال حين جا زيد لمن كان مستحضر المجي زيد كما في المواقف
ونسبة تكررت اضافة يعني ان مقولة الاضافة هي النسبة
المتكررة التي لا تعقل الا بالقياس الى نسبة اخرى معقولة ايضا بالقياس
الى الاولى قال بعض شيوخنا وهذا ورمى لاسبقي فلا اشكال اهـ
فخرج بتكرر النسبة بالمعنى المذكور ساير الاعراض النسبية وتعقل
النسبتين معا لكان تعقله مستلزما ومستعقبا لتعقل شي
اخر كالملزومات البينة اللوازم على ان هذا لا يرد الا اذا كان تعقل
اللوازم ايضا مستلزما لتعقل الملزومات **نحو ابوة** فانها نسبة
تعقل بالقياس الى البنوة وهي نسبة تعقل بالنسبة الى الابوة

فالاضافة اخص من مطلق النسبة لانها يكفي فيها نسبة من جانب
كما اذا نسبنا المكان الي ذات المتمكن فانه يحصل له هيئة هي الاين
فان نسبناه الي المتمكن باعتبار كونه ذا مكان كان الحاصل منها
مضافا لان لفظ المكان قد تضمن النسبة معقولة بالقياس الي
الي نسبة اخري هي كون الشي ذا مكان اي متمكنا فيه فالمكانية
والمتمكنية من مقولة الاضافة وحصول الشي في المكان نسبة
تعقل بين ذاتي الشي والمكان لا نسبة معقولة بالقياس الي
نسبة اخري فليس من هذه المقولة وبهذا يمكنك الفرق بين
النسبة والمضاف فاعقله وحققه قاله في المواقف وشرحه
واعلم ان الاضافة قد يراد بها الامر النسبي العارض كالابوة
ويسمي هذا مضافا حقيقيا وقد يراد بها الامر الذي عرضت له
الاضافة كذات الاب وقد يراد بها مجموع الامرين اعني المجموع
الحاصل من الامر الذي عرضت له الاضافة ومن الاضافة العارضة
ويسمي ذلك مضافا مشهوريا قاله في شرح المقاصد وما وقع في المواقف
من ان نفس المعروض ايضا يسمي مضافا مشهوريا مخالف
المشهور نعم قد يطلق عليه لفظ المضاف بمعني انه شي له
الاضافة علي ما هو قانون اللغة اه واذا كان اسم احد المضافين
يدل بالتضمن علي ما له من الاضافة الي شي اخر فذلك الشي
الاخر ان اخذ بحسب الذات فلا يحصل مقولة الاضافة وان
اخذ من حيث انه مضاف الي الشي الاول حصلت الاضافة مثاله
المكان فانه يدل بالتضمن علي الاضافة للمتمكن فان اعتبر اضافته
الي

ذات المتمكن كان من مقولة اضافة من الجانبين وان اعتبر اضافته الي صح

الي المتمكن من حيث انه ذو مكان كان من مقولة الاضافة كما مر وهذا
ضابط حسن فاحفظه واعلم ان النسبة التي هي المضاف الحقيقي
قد تكون متخالفة في الجانبين كالبنوة والابوة وكالكليات الخمس
فان الجنس مثلا نسبة لا تعقل الا باخري وهي النوع وقد تكون
متوافقة فيهما كالمصحح نحو اخا بكسر الهمزة مع القصر للوزن واصله ممدود
مصدر آخيت بين الشيئين بهمزة ممدودة وقد تقلب واوا علي
البدل فيقال واخيت كما قيل في آسيت واسيت حكاه ابن السكيت
وهي لغة اليمن ذكره في المصباح وبه يرد قول المختار انه من كلام
العامة وتعرض الاضافة لجميع المقولات فالجوهر كالاب والكم المتصل
كالعظم فانه اضافة عارضة للمقدار والمقدار كم متصل ومثلت
لذلك بقولي لطافة قال في المصباح لطف الشي فهو لطيف من باب
قرب صغر جسمه وهو ضد الضخامة والاسم اللطافة بالفتح
اه فالصغر اضافة عارضة للجسم الذي هو محل للمقدار اذ
يقال هذا الجسم لطيف اي صغير عند ما يقال الجسم اخر انه ليس كذلك
والكم المنفصل كالقليل فان القلة عارضة للعدد والكيف
كالاحرية فان الحرارة كيفية والاحرية عارضة لها والمضاف كالاقرب
فالقرب اضافة والاقربية عارضة لها والاين كالاعلي والمتي
كالاقدم والاحدث فانه يقال زمان حادث وقديم علي مذهب الحكما
والاقدم والاحدث عارضان له والملك كالاكسي والوضع
كالاشد انتصابا فالانتصاب وضع والاشدية عارضة له
وان يفعل كالاقطع فالقطع فعل والاقطعية عارضة له وان

كان الاخوة متوافقة بينهما اه

اي بحيث الاول يكون بينهما متوقف علي الآخر

قوله وتقدم بالعلية كتقدم المضي على الضوء اي تقدم الشيء الموجب لوجود شيء بحيث لا يتخلف عنه الفائض عنه او هو الفاعل التام ايجاده فقط او بانضمام فرحا وفي الشفا ما حاصله اذا كان وجود الثاني من الاول على نحو ان يكون الاول منهما لزم ان يكون علة لوجوب وجود الثاني فان الاول يكون متقدما لوجود بهذا المثال وكتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم فان العقل يحكم بانه تحرك الاصبع فتحرك الخاتم ولا عكس لان وجود حركة الاصبع اتم في نفسه فاوجب وجود حركة الخاتم اهـ كاتب سابوعانه

ينفعل كالاسد تقطعا فالتقطع انفعال والاسدية عارضة له ومن خواص الاضافة التكافؤ اي التماثل في لزوم الوجود بالقوة والفعل في الخارج والذهن بمعنى ان كل واحدة منهما ملازمة للاخرى في الوجود فاذا وجدت احداهما وجدت الاخرى او في العدم فاذا عدمت احداهما عدمت الاخرى مثال كون المضافين موجودين بالفعل كون الشخصين بالفعل احدهما اب والاخر ابن ومثالهما بالقوة كون الشخصين بحيث يكون من شان احدهما التقدم ومن شان الاخر التاخر بحسب المكان واورد على جعل التقدم والتاخر متضايفين انهما لا يوجدان معا واجيب بان التضايف انما هو بين مفهوميهما وهما معا في الذهن وانما الافتراق بين الذاتين وذاتا المتضايفين قد يوجد كل منهما بدون الاخر كالاب والابن وقد يوجد احدهما بدون الاخر من غير عكس كالعالم والعلم وقد يمتنع كل منهما بدون الاخر كالعلة مع معلولها الخاص واقسام التقدم خمسة تقدم بالزمان على معنى ان المتقدم حصل في زمان لم يوجد المتاخر فيه كتقدم ذات الاب على ذات الابن وتقدم بالذات والطبع على معنى ان المتقدم يوجد بدون المتاخر دون العكس كتقدم الجزء على الكل وتقدم بالعلة كتقدم الشمس على ضوئها وتقدم بالمكان كتقدم الامام على الماموم اذا جعل المبدا المحراب وتقدم بالشرف كتقدم العالم على الجاهل ومن خواصها وجوب انعكاس كل واحد من المتضايفين الى الاخر اي يحكم باضافة كل واحد من المتضايفين الى صاحبه من حيث

هو مضاف اليه فكما تقول الاب اب الابن تقول الابن ابن الاب واذا لم تعتبر الحيثية لم يتحقق الانعكاس كما لو اضيف الاب الى الابن من حيث هو انسان فلو قلت الاب اب انسان لا تنعكس العكس فلا يقال الانسان انسان اب قال في شرح المقاصد وطريق معرفة الانعكاس ان تنظر في اوصاف الطرفين فما كان اذا وضعته ورفعت غيره بقيت الاضافة واذا رفعته ووضعت غيره لم تبق الاضافة فهو الذي اليه الاضافة مثلا اذا اعتبرت مع الابن البنوة مع نفي ساير الصفات كان الاب مضافا اليه واذا رفعت البنوة مع اعتبار البواقي لم تتحقق الاضافة اهـ ومن خواصها انها اذا كانت مطلقة اي غير معينة او محصلة اي معينة في طرف كانت في الطرف الاخر كذلك مثلا النصف المطلق بازاء الضعف المطلق وبالعكس فاذا حصلت النصفية في جانب حصلت الضعفية في الجانب الاخر وبالعكس والضعف المخصوص كالاربعة بازاء نصفه كالاثنين وكالعشرة فهي نصف العشرين والعشرون ضعف العشرة قال الحسين بن عبد الله بن سينا بسين مهملة مكسورة والف اخره مقصورة تكاد الاضافات تنحصر في اقسام المعادلة التي بالزيادة والتي بالفعل والانفعال والتي بالمحاكاة كالقاهر والغالب وكالقاطع وكالمنقطع وكالعلم والمعلوم والحس والمحسوس فان بينهما محاكاة فالعلم يحكي هيئة المعلوم والحس يحكي هيئة المحسوس اهـ ملخصا فايدة قال بعض المحققين في حاشية على الرواي

العلم من مقولة الكيف عند المحققين ومن مقولة الانفعال
والاضافة عند غيرهم وهذا الاختلاف انما نشا من انه في حال
العلم بالشي يحصل ثلاثة اشيا احدها الصورة القايمة بالنفس بمعنى الواو
وهي الكيفية ثانيها قبول النفس لها وهو الانفعال ثالثها اضافة
خاصة حاصلة بين النفس وذلك الامر المعلوم فاختلفوا في ان العلم
أي أمر من تلك الامور والمتكلمون لما نفوا الوجود الذهني وقيام
الصورة بالنفس يلزمهم ان يقولوا العلم عبارة عن الاضافة المذكورة
اذ لا يحصل عندهم من مقولة الكيف وهو الصورة لان العلم يوصف بالمطابقة
وعدمها والصورة تتصف بها واما الانفعال فلا وجه لا تصافه
بالمطابقة وعدمها اه وقال الخسرو في حواشي التلويح التحقيق ان
المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو
المعلوم وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة اليه في البقاء
وهو الملكة وقد اطلق العلم على كل منها اما حقيقة عرفية او اصطلاحية
او مجاز مشهور فاذا ذكر بلا تعرض للمتعلق جاز ارادة كل من الثلاثة
بحسب المقام واما اذا قرن بذكر المتعلق تعين الاول اه وقال السيد
في حواشي الشمسية انما يصح جعل الادراك انفعالا اذا فسرناه بانتقاش
النفس بالصورة الحاصلة من الشي اما اذا فسرناه بالصورة الحاصلة
في النفس فيكون من مقولة الكيف فلا يكون انفعالا ايض اي كما لا
يكون فعلا اه وضع لفظ الوضع يطلق بالاشتراك اصطلاحا على
كون الشي مشارا اليه والنقطة بهذا المعنى ذات وضع بخلاف الوحدة
وعلى ما يعرض للكم المتصل وهو كونه بحيث يمكن ان يعرض له اجزا متصلة

علي

من الامور الثلاثة الا الاضافة وانما اختار المحققون ان العلم ...

مقولة الوضع

قوله عروض هيئة الخ عبارة شرح المقاصد وهو يعني الوضع هيئة تعرض للجسم باعتبار نسبة اجزائه بعضها الى البعض بحيث تتخالف الاجزا لاجلها بالقياس الى الجهات في الموازاة والانحراف وبنسبة اجزائه الى اشيا غير ذلك الجسم خارجة عنه او داخلة فيه كالقيام فانه هيئة للانسان بحسب انتصابه وهو نسبة فيما بين اجزائه وبحسب كون راسه من فوق ورجله من تحت ولهذا يصير الانتكاس وضعا اخر فالمحيط على الاطلاق يكون له الوضع بحسب الامور المداخلة فقط والمحاط على الاطلاق بالعكس وما هو محيط ومحاط فله الاعتباران وحصول الوضع للجسم قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل وكل منهما قد يكون بالطبع كقيام الانسان ولا بالطبع كانتكاسه ويجري فيه التضاد فان القيام والانتكاس وجوديان يتعاقبان على موضوع واحد بينهما غاية الخلاف ويقبل الشدة والضعف ...

على الثبات ويشار الى كل واحد منها فيقال اين هو من الاجزا وهو جزء
من الوضع الذي هو من المقولات المرتسم بقوله عروض هيئة اي هيئة عارضة
للجسم فهو من اضافة الصفة لموصوفها قال بعضهم والفرق بين
الهيئة والعرض اعتباري فالعارض للشي يقال له عرض باعتبار عروضه
وهيئة باعتبار حصوله بنسبة اي بسبب نسبة جزئية اي لاجزا
الجسم بعضها الى بعض بالقرب والبعد والمحاذاة وغيرها وبسبب نسبتها
لخارج فاثبت اي الى الامور الخارجية كوقوع بعضها نحو السماء
وبعضها نحو الارض وانما اعتبرت النسبة الثانية لئلا يلزم ان يكون
القيام بعينه الانتكاس لان القايم بعينه اذا قلب لم تتغير النسبة
بين اجزايه مع ان وضعه قد تغير فيكون وضع الانتكاس وضع القيام
كذا افاده ابن سينا واعترضه بعض شارحي المواقف قايلا ان اراد
بتغير وضعه تغير جنس الوضع فممنوع وان اراد تغير نوعه فمسلم
لكن لا يلزم من هذا القيد في ماهية انواعه ولهذا قال الامام
الرازي نحن نقول الوضع هو الهيئة الحاصلة بسبب نسبة بعض اجزايه
الى بعض كالمثلث والمربع والمستدير ثم ذلك ينقسم الى ما لا يعتبر فيه
نسبة الاجزا الى الخارج ايض كالقيام والانتكاس فانهما انما يعتبران
وضعين لان الراس في الاول محاذ للمحيط وفي الثاني بالعكس وبهذا
يظهر فساد قول من زعم ان النسبة الى الامر الخارج مشتركة بين جميع
انواع الوضع وتميز بعضها عن بعض انما هو بخصوصية احدى
النسبتين فان الاشكال من حيث انها شكل لم يعتبر فيها نسبة الاجزا
الى الخارج اه وقال السيد في شرحه لا بطال اللازم مما ذكرتم اشتراكهما اي

اعتبار هذا ...

قوله وعروض هيئة للجسم الخ اي انا مقولة الملك هي هيئة تعرض للشي بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله وفي المباحث المشرقية انه عبارة عن نسبة الجسم الى حاصره او لبعضه وينتقل بانتقاله لم تجعله نفس النسبة والحق انه تسامح والمراد انه امر نسبي حاصل للجسم بسبب امر حاصر لان نسبة المحصورية ونسبة الحاصرية مستويتان فجعل احداهما مقولة دون الاخرى تحكم والوجدان ايضا شاهد بان التعمم مثلا حالة حاصلة بسبب الاحاطة المخصوصة لا نفس احاطة العمامة كما يعلم كل ذلك من المواقف وشرحها للسيد وحاشية عبد الحكيم عليه اهـ كاتبه لوعائبه

القيام والاستلقا في معنى الوضع الذي هو جنسهما فجاز ان يفترقا بالفصل الحاصل من النسبة الخارجية لانا نقول الجنس والفصل يتحدان وجودا وجعلا فكيف يتصور ان حصة من الجنس قارنت فصلا ثم فارقته الى فصل اخر فالحق اذن اعتبار النسبتين في ماهية الوضع اهـ وقلت توضيح ما ذكره السيد ردا لما قال الي انه لاحاجة الى اعتبار النسبة الثانية لافتراق هيئتي القيام والانتكاس بالفصل الحاصل من النسبة الخارجية وبيانه ان يقال ان الفصل يتحد مع النسبة الخارجية عارض للانتكاس فتدبر ويجري في الوضع التضاد والشدة والضعف فوضع الانسان ورجلاه على الارض وراسه في الهوا مضاد لوضعه اذا كان بالعكس من ذلك لانهما امران وجوديان يتعاقبان على موضوع واحد ولا يجتمعان فيه وبينهما غاية الخلاف والشي قد يكون اشد انتصابا وانحناء من غيره قاله في شرح التجريد وعروض هيئة للجسم بما اي بسبب الذي احاط به وينتقل بانتقاله خرج بهذا الاين فانه هيئة عارضة للشي بسبب المكان المحيط به لكنه لم ينتقل بانتقال المتمكن ملك بكسر الميم ويسمى مقولة الجدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المهملة ومقولة له ولا فرق في المحيط بين كونه غير طبيعي كثوب او طبيعيا خلقيا نحو اهاب اشتمل على الهرة مثلا قال في المصباح الاهاب الجلد قبل ان يدبغ وبعضهم يقول الاهاب الجلد وهذا الاطلاق محمول على ما قيده الاكثر والجمع اهب بضمتين قياسا مثل كتاب وكتب وبفتحتين على غير قياس قال بعضهم وليس في كلام العرب فعال يجمع على فعل بفتحتين الا اهاب واهب وعماد وعمد وربما استعير الاهاب لجلد الانسان اهـ وسوا كان محيطا به

ذلك قوله كالمسخن ما دام يسخن قد تقرر في موضعه ان المثل به لا يجب ان يكون مدخول الكاف بل يكفي ان يستفاد مما في حيزها فلا مسامحة في تمثيل مقولة ان يفعل بقوله كالمسخن ما دام يسخن ولا في تمثيل مقولة ان ينفعل بقوله كالمتسخن الخ اهـ كاتبه

به كما مثل او غير محيط كالخاتم والعمامة والخف وان يفعل التاثير اي مقولة ان يفعل هي تاثير للشي في غيره على اتصال غير قار كالمسخن ما دام يسخن فان له ما دام يسخن حالة غير قارة هي التاثير في التسخين واما الحالة الحاصلة للفاعل قبل التاثير وبعده كقوة النار فانه يسمى احراقا وان ينفعل تأثر اي مقولة ان ينفعل هي تاثر الشي عن غيره على اتصال غير قار كالمتسخن ما دام يتسخن فان له حالة غير قارة هي التاثر في التسخين فدوام التاثر والتاثير لا بد منه فيهما والى هذا اشرت بقولي ما دام كل منهما واما الحالة الحاصلة للشي عند الاستقرار اي انقطاع الحركة عنه كالطول الحاصل للشجر وكالسخونة الحاصلة للماء والاحتراق القار في الثوب والقطع القار في الحطب وكالقعود والقيام الحاصل للانسان فليس من هذا القبيل وان كان قد يسمى اثرا وانفعالا بل من الكم او الكيف او الوضع ويجري في كل من المقولتين التضاد فان التسخين ضد التبريد والتسخن ضد التبرد ويقبلان الشدة والضعف فان تسخين النار اشد من تسخين الحجر الحار والتعبير بان يفعل وان ينفعل اولى من التعبير بالفعل والانفعال لما علمت من ان ماهيتي المقولتين امران متجددان غير قارين والمفيد لذلك هو التعبير بصيغة يفعل وينفعل واما الفعل والانفعال فانهما قد يطلقان على الحاصل بعد انقطاع الحركة وقد مر انه ليس من هذا القبيل وقولي كملا بتثليث الميم بمعنى تم قال في المصباح كمل الشي كمولا من باب قعد والاسم الكمال ويستعمل في الذوات والصفات يقال كمل اذا تمت اجزاؤه ومحاسنه وكمل من باب قرب وضرب وتعب لغات لكن باب تعب اردؤها اهـ وفيه من انواع البديع حسن الاختتام ويدخلنا الجنة دار السلام بجاه سيدنا

٤٢

ومولانا محمد وسابر الانبيا والملايكة الكرام عليه وعليهم وعلى جميع
اتباعهم افضل الصلاة والسلام وسلام على المرسلين والحمد لله
رب العالمين وكان الفراغ من تبييض هذا الشرح يوم الخميس المبارك في
لست مضت من ربيع الاول الذي
هو من شهور الف ومايتين واثنين
من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل الصلاة والسلام
وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه
وسلم تم
تم
تم

الفراغ منه انا هذا ال... العلام ... كان ...